مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: سياسة روسيا الخارجية والبحث عن دور في النظام الدولي الجديد
اسم الكاتب: د. نزار قنوع، نور قتابي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/5363
تاريخ الاسترداد: 2026/04/23 15:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Russia's Foreign Policy And The Search For A Role In The New International Order

Dr. Nizar Kanoua*
Nour Katabi**

(Received 30 / 9 / 2019. Accepted 5 / 1 / 2020)

□ ABSTRACT □

This research attempts to discuss the issue of Russian foreign policy since the collapse of the Soviet Union to the present time, reviewing the elements of force and the threat facing Russia to achieve its strategic objectives, so we will discuss this subject through the main axes: First: the situation of Russia after the collapse of the Soviet Union, the second: challenges and elements possessed by Russia To achieve its objectives, and the third: Russian foreign policy towards the Syrian crisis in an attempt to learn the future of Russia and its status as a superpower in the international system in the presence of different forces.

key words: The international system, strategic goals, Foreign Policy, American hegemony.

*Professor-Department Of Economics And Planning-Faculty Of Economic-Tishreen University-Lattakia-Syria.
**Postgraduate Student-Department Of Economics And Planning-Faculty Of Economic-Tishreen University-Lattakia-Syria.

سياسة روسيا الخارجية والبحث عن دور في النظام الدولي الجديد

الدكتور نزار قنوع*

نور قتابي**

(تاريخ الإيداع 30 / 9 / 2019. قُبل للنشر في 5 / 1 / 2020)

□ ملخّص □

يحاول هذا البحث مناقشة مسألة السياسة الخارجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وحتى الوقت الحاضر مستعرضاً عناصر القوة والتهديد التي تواجه روسيا لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، لذلك سنبحث هذا الموضوع من خلال محاور رئيسية الأول: وضع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، الثاني: التحديات والمقومات التي تمتلكها روسيا لتحقيق أهدافها، والثالث: السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في محاولة لمعرفة مستقبل روسيا ومكانتها كدولة عظمى في النظام الدولي في ظل وجود القوى المختلفة.

الكلمات المفتاحيّة: النظام الدّولي، الأهداف الإستراتيجية، السياسة الخارجية، الهيمنة الأمريكية.

* أستاذ– قسم الاقتصاد و التخطيط– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين –اللاذقية – سورية.

** طالبة دكتوراة –قسم الاقتصاد و التخطيط –كلية الاقتصاد– جامعة تشرين –اللاذقية – سورية.

مقدمة:

لقد كانت أهم معضلة خارجية تعاملت معها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في ديسمبر سنة 1991 هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى، فقد انهار الاتحاد السوفيتي وتفككت مؤسساته وأصبح من الضروري صياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي وذلك كله في ظل الأزمة العامة التي شهدها المجتمع الروسي بسبب التفكك، حيث تراجع الأداء الاقتصادي وظهرت قوى سياسية جديدة في المجتمع تطالب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي وتزايدت الحركات المطالبة بالانفصال، وقد واجهت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مشكلة إعادة هيكلة السياسة الخارجية خاصة وأنها ورثت الاتحاد السوفيتي بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن وسفاراته في الخارج وترسانته النووية وأدوات نقلها من الصواريخ العابرة للقارات، وكان السؤال الذي أرهق الساسة الروس هو كيف يمكن صياغة مركز دولي جديد لروسيا يتفق مع مقدرتها العسكرية ويعترف بضعف اقتصادها وبأنها قد هزمت في الحرب الباردة، وكيف يمكن التوفيق بين مقتضيات عظمة روسيا كقوة كبرى والالتزامات الضخمة لتلك العظمة التي لا تستطيع روسيا الوفاء بها؟ خاصة وان استقلال روسيا تزامن مع صعود قوى دولية جديدة كالاتحاد الأوروبي الذي تكون بموجب معاهدة ماستريخت التي وقعت في الشهر نفسه الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي، والصين التي حققت معدلات نمو ملحوظة في التسعينات إضافة إلى النمور الآسيوية وبالتالي أصبح من الضروري أن تصوغ روسيا سياسات خارجية جديدة للتعامل مع هذه القوى الصاعدة.

أهمية البحث و أهدافه:

إن الفكرة القائمة والشديدة الأهمية لدى القيادة الروسية تتمثل في سعي موسكو الجاد نحو إيجاد مكان لها على قمة النظام الدولي الحالي، ليساعدها ذلك فيما بعد وبالتعاون مع قوى كبرى أخرى على تغيير هيكل النظام الدولي القائم، واستبداله بنظام دولي متعدد الأقطاب، يراعي مصالح كافة أطرافه من القوى الكبرى، دون تفرد إحدى تلك القوى بالهيمنة على النظام من ناحية، ودون إحداث حالة من الصراع أو الصدام بين تلك القوى فيما يتصل بقضية هنا أو هناك من ناحية أخرى، وتكمن أهمية البحث في إلقاء الضوء على هذه السياسة الخارجية التي اتبعتها روسيا للحصول على دورها العالمي الفعال.

إشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. كيف كان الوضع الداخلي والخارجي لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي؟
2. ما هي عناصر القوة والتهديد التي واجهتها القيادة الروسية؟
3. ما الأهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة؟
4. ما هي السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية؟

فرضيات البحث:

هذا البحث سيناقش فرضية أن روسيا على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي داخلياً وخارجياً تمكنت من الحصول على دور عالمي فعال واستعادت مكانتها الدولية باعتبارها دولة عظمى تؤثر في القرارات الدولية وتشارك في حكم العالم.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى استعراض الطريقة التي اتبعتها روسيا في سياساتها الخارجية لاستعادة مكانتها الدولية كقوة عظمى متحدية جميع العوائق الداخلية والخارجية التي واجهتها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتحول العالم إلى نظام عالمي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

منهجية البحث:

تطلب البحث إتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف القدرات التي تمتلكها روسيا والتحديات التي تواجهها، و تحليل ما تملكه روسيا من فرص من خلال سياساتها الخارجية تمكنها من الوقوف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية وأخذ مكانتها كقوة عالمية عظمى.

أولاً :وضع روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي:

بانهيار الاتحاد السوفيتي وتجزئته واجهت روسيا مشاكل كبيرة وبخاصة حماية أمنها القومي واستعادة مكانتها ودورها كقوة عظمى في السياسة الدولية لأنها تُعتبر الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي الذي كان يعتبر قوة عظمى حيث أصبحت روسيا ضعيفة؛ فداخلياً: كان المجتمع الروسي يعاني حالة سيئة للغاية في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وخارجياً: فقدت روسيا مكانة الاتحاد السوفيتي السياسية والإستراتيجية العالمية السابقة، بل إنها أصبحت تابعة وملحقة بالسياسة الأمريكية لأن النظام الروسي بين أعوام ١٩٩١ و ٢٠٠٠ ظن أن الانفتاح على الغرب وجعل سياسة روسيا الخارجية تابعة له هو الطريق الأمثل والخيار الوحيد لإنقاذ البلد من الفوضى في جميع الميادين للعودة إلى النظام الدولي، ولهذا كانت الآمال المعلقة على الغرب كبيرة جداً وخاصة أمريكا، من خلال الحصول على القروض والمساعدات الاقتصادية والمالية، والاستجابة لضغوطاتهما المتنوعة: الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، وبخاصة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ومشاكل روسيا الأخرى. كل ذلك أدّى دوراً في تراجع دور روسيا إقليمياً وعالمياً،

ما أدى إلى تحولها من فاعل رئيسي مؤثر في السياسة العالمية إلى مجرد مراقب للأدوار، رغم كل ما تملكه من إمكانات ومكانتها في منظمة الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن، وما زالت قوة كبرى من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والثروات الطبيعية، وكذلك القوة العسكرية التقليدية.

1- الوضع الداخلي:

رأى الرئيس يلتسين (1991 – 2000) أن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يكون بالتحول إلى النظام الرأسمالي دفعة واحدة سريعاً، أي العلاج بالصدمة، عكس آلية العلاج التدريجي.**[1]** وهذا الانتقال السريع تطلّب اتخاذ عدة إجراءات مهمّة وخطيرة منها: خفض الميزانية؛ تحرير الأسعار؛ إصلاح النظام الضريبي وخصخصة القطاع الاقتصادي ...إلخ. لكن هذه الإجراءات أدت إلى فوضى سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، إذ إنَّها أضعفت الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ما أدى إلى الانخفاض المستمر في الإنتاج الصناعي والزراعي، وتدهور الأوضاع الداخلية بشكل حاد. كما تدهور الاقتصاد الخارجي، وساعد على ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والآسيوية، مما أدى إلى انخفاض ٥٠% من صادرات روسيا، وتدهور التبادل التجاري لها، كما تفاقمت الديون عام ٢٠٠١ فبلغت 175.9 مليار دولار، ما أدى إلى دخول البلاد في فوضى عارمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، وتحولت روسيا

من بلد منتج إلى بلد يعتمد على استيراد أكثر من ٧٠ % من المواد الغذائية وغيرها وأصبحت فقط مصدرة للمواد الخام كالمعادن والأخشاب والذهب والألماس والبترول والغاز.**[2]**

أدت الإصلاحات المتطرفة إلى رفع يد الدولة في تحديد أسعار السلع وتركها إلى آلية السوق من دون وضع قيود محددة إلى ارتفاع كبير في الأسعار وبخاصة أسعار المواد الضرورية، نتج عنه انفجار التضخم الذي أدى بدوره إلى انهيار شبه كلي للاقتصاد الروسي، وإلى أزمة مالية حادة، أدت إلى انهيار شبه كامل للنظام المالي مع هبوط قيمة العملة الروسية الروبل. كما كان هناك انخفاض في ميزانيات التنمية الاقتصادية، وانخفاض الإنفاق والاستهلاك، وانخفاض الضمان الاجتماعي، وفي متوسط الأجور ورواتب التقاعد. هذه الأوضاع انعكست سلباً على المستوى المعيشي للغالبية العظمى من السكان، والذي كان له تأثير في الانخفاض المستمر للإنتاج الصناعي والزراعي ... وغيرهما. وهذه الانعكاسات السلبية الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى انعكاسات أخلاقية وأمنية، فارتفع معدل الجريمة والفساد وانعدام الأمن والاستقرار.

2-الوضع الخارجي:

بسقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه وجدت روسيا نفسها معزولة عن العالم الخارجي. إضافةً إلى مواجهتها مشاكل ومصاعب داخلية كثيرة، واجهت مصاعب ومشاكل خارجية معقدة بسبب الأوضاع الدولية المتوترة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، **[3]** وبسبب ما شهده العالم من تطورات وتحولات بل وتغيرات مهمّة غيرت كثيراً من المفاهيم التي ظلت سائدة، إذ أصبحت العلاقات الدولية أكثر ترابطاً وتعقيداً وتداخلاً في عدة مجالات: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإعلامية وأمنية،**[4]** وشملت هذه التغيرات أسس النظام الدولي كلّها ومهدت لبداية مرحلة جديدة تعرف أشكالاً وتفاعلات مختلفة، حيث تراجعت بعض القوى وبرزت أخرى بدلاً منها، وتراجعت استراتيجيات وتقدمت أخرى، وتكونت علاقات جديدة تحكمت في مصير العالم. لقد حدث تغير جوهري في النظام الدولي الذي شهد تقسيماً جديداً للعمل،**[5]** وكل هذه المتغيرات والأحداث تركت انعكاسات سلبية على روسيا وعلى سياستها الخارجية.

ثانيا: عناصر القوة والتهديد في السياسة الخارجية الروسية:

إنَّ انتهاء الحرب الباردة وبروز متغيرات جديدة في النظام الدولي، إضافة إلى العوامل الداخلية الروسية، أثرت كلها في مكانة روسيا دولياً وفرضت على سياستها الخارجية معطيات جديدة لزم التكيف معها وإدارتها بما يحقق بعض المكاسب ويحفظ بعض المصالح الإستراتيجية والأمنية والاقتصادية. ولهذا كان على صنّاع السياسة الخارجية الأخذ بهذه المعطيات الدولية والظروف الداخلية والخارجية في الاعتبار عند تحديد مختلف التوجهات الكبرى الهادفة إلى بناء سياسة روسيا الخارجية خصوصاً ما يحقق المصلحة الاقتصادية والأمنية وكان يلتسين من أنصار الاتجاه الغربي الذي يرى أن روسيا دولة غربية، فكانت توجهاته متوافقة والسياسات الخارجية الأوروبية والأمريكية.**[4]**

إذاً أثرت متغيرات البيئة الداخلية والخارجية في توجهات السياسة الخارجية الروسية وشكلت قيوداً حقيقية عليها في هذه المرحلة التي سميت مرحلة إعادة البناء، ووجد يلتسين نفسه مجبراً على العمل في عدة جبهات للخروج من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والأمني، فهو يحتاج إلى المساعدات الخارجية للاستجابة للمطالب التنموية والاجتماعية، وهو أيضاً يحتاج إلى المحافظة على استقلال روسيا وحرية قرارها وبناء سياسة خارجية مستقلة، ولكن من الصعب قيام سياسة خارجية تبحث عن المساعدات الأجنبية وتعتمد أساساً على النصيحة الغربية في التخطيط وتنفيذ برنامج اقتصاد السوق والخصخصة، وفي الوقت نفسه تحقيق سياسة خارجية مستقلة،**[6]** وهكذا فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي

والسياسي لروسيا اقترن بإتباع سياسة خارجية ضعيفة في هذه الفترة والتي جعلت هدفها الاندماج مع العالم المتحضر وتجاهل المصالح القومية الروسية، ولأهمية الجوار الإقليمي فأصبحت

روسيا دولة منقادة سياسياً واقتصادياً وراء السياسة الأمريكية. **[7]** لكن هذه السياسة تغيرت بوصول بوتين إلى الحكم سنة ٢٠٠٠، والذي أعاد لروسيا مكانتها وموقعها في السياسة العالمية معتمداً في ذلك على مقومات مهمّة تملكها روسيا ساعدتها في تبني وتنفيذ سياسة خارجية قوية ومؤثرة، فما هي عناصر القوة والتهديد في السياسة الخارجية الروسية؟

أولاً :المقوم الجيوستراتيجي:

يعد العامل الجغرافي من أكثر العوامل الطبيعية ديمومة في بناء القوة القومية وفي اعتبارات السياسة الدولية، إذ يلعب دورا أساسياً باعتباره أحد مقومات الإستراتيجية القومية للدولة في تحديد طبيعة سلوكها ونشاطها الخارجي ومركزها بين وحدات النظام الدولي.

وتحتل روسيا شمال قارة آسيا وجزء من شرقي قارة أوروبا وجبال الأورال، وتقع على المحيط المتجمد الشمالي بين أوروبا والمحيط الهادي وتشغل ثمن مساحة سطح الأرض، وتعد من أكبر دول العالم من حيث المساحة تليها كل من كندا والصين والولايات المتحدة، فبعد انضمام شبه جزيرة القرم إليها تصبح مساحتها الكلية (18210171) كيلو متر مربع،**[8]** وتمتلك روسيا الكثير من الثروات الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والفحم والحديد والنيكل والنحاس والرصاص والذهب والفضة والأخشاب في الغابات التي تمتد على مساحات واسعة. وفي الوقت نفسه تعاني العديد من مشاكل البيئة: إذ تعاني أراضي الدولة الزراعية من سوء حالتها بسبب الري والتآكل والتلوث الصناعي، كما تتسبب المخلفات النووية في مشاكل صحية وبيئية خطيرة، ويؤدي التصنيع والتعدين الثقيل مع الاعتماد على الفحم في توليد الكهرباء إلى المساهمة في تلويث العديد من الأنهار والهواء، وقد بدأ الوضع بالتحسن تدريجياً مع التغير في استهلاك الوقود والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي،**[9]** كما أن حدود روسيا تعاني من ضعف طبيعي نتيجة موقعها الجغرافي وطول حدودها، حيث أن هذه الحدود غير مؤمنة عسكرياً بصورة جيدة وتفتقر إلى وجود شبكة مواصلات إستراتيجية تربط بينها بحيث تستطيع نقل قواتها العسكرية ونشرها على هذه الحدود بالسرعة اللازمة في حال تعرضها لهجوم عسكري مفاجئ، إن استثمار الموقع الحيوي لروسيا يتطلب بناء نظام مواصلات مناسب ودعم الشركات الحكومية المسؤولة عن خطوط السكك الحديدية والمواصلات البرية والمطارات والموانئ البحرية، فهذه المميزات الجيوستراتيجية ذات صلة وثيقة بقوة روسيا وعنصر حاسم في دعم توجهاتها الإستراتيجية.

ثانياً :المقوم الاقتصادي:

لقد عانت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من تفشي الفساد السياسي في عهد الرئيس يلتسين وكان هذا أحد أسباب فشل الإصلاح الاقتصادي في ذلك الوقت، إذ لم تسبق عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق والخصخصة عمليات تهيئة للمجتمع والدولة، وتحضيرها لهذه التغييرات الجذرية قبل أي إجراء، وعند تولي الرئيس بوتين السلطة عام 2000 عمل على انتهاج إستراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الروسية لاستعادة المكانة الدولية والإقليمية لها، مما ساعد على انتعاش الاقتصاد الروسي والذي ساهمت فيه الكثير من العوامل منها: توافر الإرادة السياسية والموارد الطبيعية والقدرات الصناعية الكبيرة واليد العاملة والمواد الأولية،**[10]** ومنذ عام 2000 وحتى عام 2008 نما الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الروسي بنسبة كبيرة وصلت إلى 70%، ففي عام 2006 نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% وزادت الاستثمارات في الأصول الثابتة بنسبة 71%، وانخفض معدل التضخم إلى 9% بعد أن وصل إلى رقم قياسي عام 2000 بعدل 20%، كما انخفض معدل البطالة من 10% عام 2000 إلى 6% عام 2006، وسجلت

الموازنة العامة للدولة في 2006 فائضاً بما يعادل 7% من الناتج المحلي الإجمالي، كما كان فائض الحساب الجاري نحو 100 مليار دولار بفضل الصادرات الهائلة من المواد الخام (النفط والغاز والمعادن)، أما حصة عائدات الضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 33% تقريباً، لكن عام 2008 ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية الاقتصاد الروسي فانخفض الناتج المحلي بين عامي 2008 و 2009 إلى أكثر من 8%، وانخفضت الاستثمارات في الأصول الثابتة بنسبة 71%، وارتفع معدل التضخم إلى 21%، والبطالة إلى 8%، كما انخفض فائض الحساب الجاري إلى 50 مليار دولار، ووجه انخفاض أسعار النفط عام 2009 ضربة قوية إلى الموازنة العامة للدولة الروسية وتحولت الميزانية من فائض بنسبة 6% إلى عجز بنسبة 4%، مع هذا لم يكن أداء الاقتصاد الروسي سيئاً للغاية بالمقارنة مع باقي الدول في تلك الفترة وبقيت الديون الخارجية عند مستوى منخفض للغاية،**[11]** لكن مع بداية 2010 بدأ الاقتصاد الروسي بالنمو على المستوى الكلي لكنه لم يصل إلى مستويات النمو التي حققها قبل الأزمة وخاصة جراء العقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا إبان الأزمة الأوكرانية عام 2014، أما فيما يخص الطاقة فتمتلك روسيا مصادر متنوعة منها فهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث احتياطي الغاز الطبيعي حيث تمتلك 6.23% من الاحتياطي العالمي، كذلك تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث احتياطي الفحم بنسبة 6.71%،**[12]** إن اندماج الاقتصاد الروسي بصورة جيدة في الأسواق العالمية أدى مع مرور الوقت إلى زيادة صادراتها من النفط والغاز وبلغت ذروتها عام 2013، وحتى مع انهيار أسعار النفط العالمية عام 2014 و 2015 واصلت صادرات روسيا مستوياتها المرتفعة حيث يمثل النفط الخام أكثر من ثلث صادراتها، وقد نمت في السنوات الأخيرة صادرات غير تقليدية إلا أن روسيا ما زالت تعتمد في صادراتها على المواد الخام والطاقة.

ثالثاً :المقوم العسكري والأمني:

منذ عام 2000 بدأت بوادر إصلاح الجيش بالتزامن مع تحسن الاقتصاد الروسي حيث بدأت القيادة الروسية بزيادة النفقات الدفاعية لاسيما في مجال الصناعات العسكرية رغبة منها في تعزيز الاقتصاد حيث أن صادرات روسيا من الأسلحة تشكل جزءاً مهماً إلى جانب صادرات الطاقة، حيث بلغت صادراتها من الأسلحة عام 2015 قيمة 2.31 مليار دولار وحققت نسبة 52% من مبيعات سوق السلاح العالمي بين عامي 2011 و 2015،**[13]** وبعد الحرب ضد جورجيا عام 2008 خضعت القوات الروسية لعملية إصلاح العيوب ونقاط الضعف التي ظهرت على أدائها أثناء العمليات العسكرية وذلك من خلال:

تحسين وضمان الاستعداد القتالي الدائم لجميع الوحدات العسكرية وإعداد برامج تدريب سنوية واسعة النطاق.

إعادة تشكيل القوات المسلحة باختزال مستويات القيادة وتشكيلات الجيش، فبعد أن كانت تتوزع على 6 مناطق عسكرية كل منها تضم عدداً من الجيوش وكل جيش ينقسم إلى عدة فرق والفرقة تنقسم إلى عدة أفواج، أصبحت هذه القوات تتشكل من 4 قيادات إستراتيجية كل منها ينقسم إلى عدة فيالق وكل فيلق ينقسم إلى عدة ألوية.

1) تشكيل قوة محمولة جواً بحجم لواء في كل قيادة عسكرية إستراتيجية مشتركة كقوة ردع سريع.

2) خفض عدد الأفراد في المقرات الوزارية ومقرات القيادة وزيادة عدد الرتب الصغيرة.

3) إعطاء الأولوية للأسلحة النووية في الإنتاج والاستعداد القتالي على غيرها من الأسلحة.

وقد أدخلت روسيا أجيالاً جديدة من الدبابات والمدرعات الصغيرة الحجم والسريعة مزودة بأسلحة متقدمة تقنياً وقادرة على الوصول إلى مناطق الأزمات، كما تم تجهيز سلاح الجو الروسي بطائرات مقاتلة من الجيل الخامس المتطورة وطائرات الهليكوبتر المقاتلة، وتزويد الأسطول البحري بحاملات طائرات وغواصات، كما تم تجهيز القوة الصاروخية

بأجيال متطورة من الصواريخ البالستية بعيدة المدى، فضلاً عن إدخال نظام راداري متطور جداً، ومما لا شك فيه أن الترسانة النووية الروسية تشكل قوة رئيسية في معادلة ميزان القوى العالمي.

رابعاً :المقوم المجتمعي:

ينطبق على روسيا مقولة أنها أمة تتآكل ديموغرافياً إذ يتعرض سكانها لخسارة سكانية سنوياً فقد خسرت بين عامي 1991 و2010 ما يقرب من 7 ملايين نسمة بسبب ارتفاع معدلات الوفيات والهجرة، منذ عام 2006 انتهجت الحكومة الروسية مجموعة من السياسات الاجتماعية والصحية والأسرية تقوم على تحسين المستوى المعيشي والخدمات الصحية وتشجيع الصناعات المحلية للأدوية والمستلزمات الطبية والتأمين الصحي ورفع الإنفاق الحكومي على القطاع الصحي، فبدأ الوضع بالتحسن التدريجي بعد عام 2010 متزامناً مع تحسن الأوضاع الاقتصادية للبلاد، كما شهد الوضع الاجتماعي تحسناً ملحوظاً، كما ارتفع مستوى البحث العلمي في روسيا.

إلا أن روسيا تعاني من خلل ديمغرافي آخر وهو الهجرة من وإلى روسيا الاتحادية وخاصة هجرة العقول، كما أنها تعاني من هجرة 7 مليون إلى أراضيها أغلبهم دخلوا البلاد بصورة غير شرعية وأخذوا ينافسون السكان الروس في سوق العمل في ظل ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل. وقد بدأت الحكومة الروسية بإتباع سياسات تشجيع عودة المهاجرين الروس إلى البلاد من خلال تقديم حوافز وتحسين الظروف المعيشية والصحية، كما اتبعت سياسات تهدف إلى تنظيم الهجرة الشرعية وغير الشرعية للبلاد.**[14]**

ثالثاً: تجديد الدور الروسي:

كانت هناك رغبة وإرادة لدى القيادة الجديدة بأن يعترف العالم بحق روسيا في استرجاع المكانة التي فقدتها وفي جعلها تتصرف كقوة كبرى بمسؤوليات عالمية بعد وصول بوتين إلى الحكم، ولهذا ركزت هذه القيادة على ذلك وواجهت صعوبات بعضها متعلق بترتيب الأوضاع الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً، وبمحدودية القدرات الاقتصادية، وصعوبات خارجية فرضها النظام الدولي الجديد، الذي يمتاز ببروز أهمية العامل الاقتصادي وزيادة التحالفات والتكتلات الإقليمية، وبروز قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والعولمة، لكن الصعوبة الأكبر هي هيمنة أمريكا على السياسة العالمية وعدم سماحها مع الغرب لروسيا بالقيام بدور مؤثر في هذه السياسة.

أشارت هذه المرحلة إلى عهد مختلف في تاريخ السياسة الروسية الخارجية نحو السعي إلى تحقيق المصالح الإستراتيجية لروسيا وإعادتها إلى مكانتها العالمية. حيث أن بوتين أضاف على هذه السياسة ديناميكية جديدة بتغيرات وبتقديرات براغماتية تعي جيداً المواقع الملائمة والأدوار التي على روسيا أن تؤديها على الساحة الدولية، فتطلب الأمر ضرورة استقرار الجبهة الداخلية فبدأ بخوض حرب ضد المافيا المالية والفساد، وإعادة بناء اقتصاد قوي، واستقرار سياسي واجتماعي، وتحقيق انسجام داخلي واسع يساند السياسة الخارجية الجديدة، وكذلك محاربة الانفصال في القوفاز والشيشان، إضافةً إلى تحريك الآلة العسكرية، كما بدأ في رسم دوائر حمراء لمصالح روسيا الإستراتيجية في الداخل والخارج، ووضع نظرة إستراتيجية في علاقة روسيا الخارجية وبخاصة مع أمريكا، ونجح في ذلك بسبب الدعم القوي من الشعب الروسي له، وتميزت السياسة الخارجية الروسية الجديدة بالبراغماتية، أي إعطاء الأولوية للمصالح القومية وتغليب النظرة الواقعية؛ حيث سعى بوتين إلى خلق تأثير روسي في المجال الإقليمي السوفيتي السابق كطريقة إلى تحسين المكانة الروسية عالمياً، كما ركز على تطوير فكرة روسيا قوة عالمية تمتد على قارتين، وضمان حريتها واستقلالها من أجل تنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية.**[15]**

وهكذا هدفت السياسة الروسية الخارجية الجديدة إلى تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استرجاع دورها في آسيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى، وعدم السماح للغرب بتهميش هذا الدور، وبخاصة إعادة هيمنة روسيا على دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، ودول آسيا الوسطى وذلك للحفاظ على الأمن القومي الروسي والتحكم في النزاعات العرقية في الجوار الإقليمي، ولهذا عملت هذه السياسة على وقف محاولات التحرر لهذه المنطقة من الهيمنة الروسية، لأنه إذا لم تقم روسيا بذلك فإن الفراغ الناتج ستملؤه دول معادية ومنافسة لروسيا وتمثل مصدر تهديد لها، إذاً عملت روسيا على إعادة بعث دورها لتكون قطباً دولياً جديداً، مستغلة في ذلك ما تملكه من مقومات تاريخية وجغرافية وعسكرية واقتصادية، فعملت على إعادة بناء اقتصادها الداخلي، وبناء مؤسساتها، وتعزيز قواها العسكرية والنووية، لردم الهوة بينها وبين الغرب والتي أحدثها انهيار الاتحاد السوفيتي، غير أن روسيا بدأت تستعيد وعيها وقواها باعتبارها قوة عظمى تقف على الساحة العالمية، وتقاوم لإثبات وجودها ودورها، شهدت روسيا تحولات عميقة على صعيد مقومات القوة الكلية بما يشمل ذلك من الانسجام والتماسك السياسي الداخلي، والقدرة العسكرية، والأداء الاقتصادي، والمكانة الدولية لأنها ترى أنه لا يمكنها أن تكون فاعلاً رئيساً مع انكماش اقتصادها، ولا يمكن أن يكون لها دور مؤثر دولياً إلا إذا كانت قوية، وكانت هذه التحولات من القوة والسرعة بحيث لا نجد مثيلاً لها في العالم الحديث، وبخاصة بعد الهزات والأزمات الحادة والارتباك السياسي الكبير، وهيمنة أقلية واسعة الثراء على شؤون السياسة والاقتصاد والإعلام، وانفلات المشكلات العرقية، وتفشي الفساد والجريمة المنظمة وغياب الاستقرار والأمن.

في ظل هذه الأوضاع شكلت السياسات التي اتُّبعت منذ عام 2000 محاولة إصلاحية شاملة لمعالجة الاختلالات الضخمة التي حدثت، والاستفادة من المكانة الدولية للاتحاد السوفيتي السابق من خلال العمل على إعادة هيبة الدولة، وإصلاح الاقتصاد وبنائه، وقمع الحركات الانفصالية الداخلية، وتطوير القدرة العسكرية، تم ذلك ببناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، فحدثت تحولات عميقة في ميادين مختلفة كانت لها انعكاساتها الإيجابية على توجيه السياسة الروسية الخارجية، تمثلت هذه التحولات في الأمور التالية:

أ – تحولات السياسة الداخلية:

كانت السياسة الداخلية ميدان التركيز المهمّ لبدء تنفيذ الجهود الإصلاحية بسبب الاختلالات الكبيرة على مستوى النظام السياسي، ومستوى الأداء الاقتصادي، والأحوال الاجتماعية والأمنية، فقد كان هناك تدهور شامل قبل ٢٠٠٠ فتم القيام بإصلاح سياسي واقتصادي شامل بعد التخريب الكبير الذي تعرضت له الدولة طيلة فترة التسعينيات، تم ذلك وفق نظرة براغماتية تأخذ في الحسبان الظروف الداخلية والمتغيرات الدولية، وتركزت النظرة الإصلاحية على طموحات واسعة في مجالات إعادة هيبة الدولة، والنهوض الاقتصادي، والتصدي للنزعات الانفصالية، ورفض أي تدخل خارجي فيها، ومحاربة الفساد والجريمة المنظمة، وإعادة الأمن والاستقرار للبلاد. حقق بوتين بإحكام قبضته على روسيا هدفه الأساسي بإدخال الإصلاحات على نظام الدولة، وإعادة بنائها بشكل قوي ومستقر.**[16]**

ب – التحولات الاقتصادية:

في عام٢٠٠٠ كان الاقتصاد يعاني حالات تدهور متعددة، تفاقم الديون، عجز الحكومة عن تسديد رواتب الموظفين والجنود في مواعيدها، انتشار الفقر، وارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من ٢٠ مليوناً، وتراجع الإنتاج الصناعي والزراعي بعد توقف الإنتاج في ٥٠% من المؤسسات الصناعية، كما اختفت الاحتياطات الذهبية، إلى جانب تفشي الفساد والرشوة وسيطرة عصابات المافيا على ميادين النشاط الاقتصادي والمالي، وانتشار الجريمة وانفلات الأمن، وكان لكل ذلك انعكاسات على تراجع السياسة الروسية الخارجية ودور روسيا في الاقتصاد العالمي، حيث انشغلت بمشاكلها

الداخلية، وتخلت عن دورها في الكثير من القضايا الدولية، لذلك كان أول ما طرحه بوتين هو خلق بيئة اقتصادية جديدة في روسيا، ونتيجة لذلك نما الاقتصاد الروسي نمواً كبيراً، وانتعش النشاط الاقتصادي، ففي نهاية ٢٠٠١ حقق هذا الاقتصاد أفضل أداء له، كما زاد التحسن في مناخ الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وانتعش سوق الأسهم وبخاصة في قطاع المحروقات، كما ظهر فائض الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري، وارتفع احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة وتمكنت روسيا من تسديد ديونها، وتم التقليل من الاعتماد على المساعدات من صندوق النقد الدولي، فارتفعت الأجور بنسبة ٩٠%، وتراجع معدل البطالة، ومع نهاية ٢٠٠٨ أصبح الاقتصاد الروسي يختلف بشكل كبير عما كان عليه في التسعينيات، وتوقعت التحليلات آنذاك أن تصبح روسيا القوة العالمية الرابعة اقتصادياً في عام ٢٠١٠.**[17]**

ج – السياسة الطاقوية:

روسيا عملاق في مجال الطاقة، فهي تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم كما أنها أكبر دول العالم في احتياطات الغاز الطبيعي، ولذلك أصبحت أكبر منتج للنفط في العالم سنة ٢٠٠٦ ، والأولى في تصدير الغاز، والثانية في تصدير النفط ومشتقاته، مما أدى إلى زيادة النفوذ النفطي الروسي في الأسواق العالمية وبخاصة الأوروبية، مما سمح لروسيا ببناء سياسة تعتمد على الطاقة تضمن استقلالية القرار الخارجي لها وتطوير قدراتها الدفاعية، وتحقيق قدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على المستويين الإقليمي والعالمي،**[18]** وهكذا فقد نجح بوتين في وقف التدهور والتخبط الذي عانته روسيا، واستطاع تكوين إدارة قوية للحكم إذ عمل على إعادة البناء الداخلي، والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانتها إقليمياً ودولياً، مما مكنها من تجاوز الوضع الاقتصادي غير المستقر، وإعادة التماسك الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الأمن والاستقرار، وبعث الروح القومية. وفي كل هذا استطاع بناء القوة الذاتية الروسية باستقلالية عن النماذج الغربية الجاهزة، مستفيداً مما تملكه روسيا من مقومات مهمّة.

رابعاً: الأهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين:

الرئيس بوتين الذي كان قد امتلك منذ عام 2004 الوسائل لتحقيق رغباته وتمتع بفضل دعم الرأي العام له بهامش تحرك سياسي ودبلوماسي كبير، فضلاً عن انتهاج دبلوماسية الطاقة، والتركيز على تطوير المجال الاجتماعي ورفع معيشة المواطن الروسي ومحاربة الفساد، كما أدى ارتفاع أسعار النفط وعائدات بيع الأسلحة إلى تحسن الوضع المالي لروسيا الأمر الذي خلق ثقة في النخبة الحاكمة لتجسيد أهدافها الإستراتيجية. ومن هنا ننطلق كي نجمل أهم الأهداف الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين والمتمثلة:

تقوية القدرات العسكرية الروسية:

ويتمثل هذا الهدف في إقامة هامش من الردع يضمن سلامة روسيا ذلك أن حجم التهديد المباشر وغير المباشر الذي تتعرض له بلغ حداً لا يمكن التغاضي عنه، إذ لا يكفي امتلاك القوة النووية ما لم يقابلها إيجاد الوسائل اللازمة لفرض الردع على جيرانها وعلى الطامعين الآخرين.

وفي هذا السياق توجهت روسيا نحو خيار الإصلاحات العسكرية وذلك منذ عام 2008 لمواجهة الصراعات المحلية ودول الجوار مما يتطلب قوات عسكرية معبأة وفعالة داخلياً وخارجياً خصوصاً في الجوار القريب.

الحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية:

وهو أهم أهداف الإستراتيجية الروسية وتكمن أهميته في عدة معطيات أبرزها:**[19]**

- إن اتساع الأراضي الروسية والمطلب السيادي المتعلق بها قد واجها تحدياً خطيراً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي فهناك أراض كانت روسيا تنظر إليها على أنها جزء منها أهمها جمهوريات البلطيق الثلاث والتي انفصلت وفق تسويات ما بعد الحرب الباردة، لكن الخسارة الأكبر كانت انفصال أوكرانيا وبيلاروسيا وذلك بسبب التداخل القومي والإرث المشترك، لذلك كان على روسيا أن توفر الدفاع عن وحدة أراضيها لاسيما أن هناك مناطق أخري يمكن أن تسعى للانفصال مثل مقاطعة كالينينغراد التي أصبحت تفصلها عن روسيا دول البلطيق الثلاث وبيلاروسيا.
- تزايد حدة النزاعات الانفصالية التي تشكل الأزمة الشيشانية أبرز مثال لها إذ تعد بالنسبة إلى روسيا من أهم الأزمات وأخطرها في هذه المرحلة إذ أن تفاقم أزمة الشيشان قد يؤدي إلى انفصال جمهوريتي أنغوشيا وداغستان الاتحاديتين عنها مما سيفقد روسيا مزايا اقتصادية وإستراتيجية من وجود داغستان على بحر قزوين ويهدد وحدة الأراضي الروسية في منطقة القوقاز ذات الأهمية الكبرى عند روسيا.
- خطورة بعض مطالب ونزاعات الحدود على وحدة الأراضي الروسية، كما أن النزاع مع اليابان بشأن جزر الكوريل سيؤثر على العلاقات بين الطرفين.
- الخطورة الناجمة عن تزايد نسبة الأعراق الأجنبية الآتية من وراء الحدود ولاسيما في سيبيريا الجنوبية.

لقد كانت نقطة البداية في التحول الواقعي نحو حماية الأمن القومي ووحدة الأراضي الروسية في خطاب منتدى ميونيخ للأمن عام 2007 إذ هاجم بوتين خطط بناء الدرع الصاروخية في بولندا والتشيك ومحاولات ضم أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو لتأتي الحرب على جورجيا 2008 ترجمة عملية لهذا الخطاب، كما كان لزاماً استعادة أوكرانيا، وقد استخدمت روسيا الغاز كأداة ضغط سياسي لتحقيق مصالح أمنها القومي.**[20]**

تأمين الظروف المناسبة للتطور الاقتصادي للبلد:

كان تحقيق النمو الاقتصادي في مقدمة الأهداف التي سعى الرئيس بوتين إلى تحقيقها إذ بنجاحه في ذلك يكون قد وضع أولى خطواته بالاتجاه نحو تحقيق الموارد لأغراض التنمية والتحديث، وتعد الصناعة العسكرية في مقدمة الصناعات التي تحتاج إلى استثمارات كبيرة لتحقيق هدف تقوية القوات المسلحة الروسية وتلبية احتياجاتها ودعم التصدير كمورد هام من موارد العملة الأجنبية الضرورية لأغراض الاستثمار، إذ تسعى روسيا عبر مبيعات الأسلحة إلى الخارج إلى جني العملة الصعبة والحفاظ على قدراتها الصناعية والبحثية وبالنتيجة تأكيد نفوذها وهيبتها. كما أن معالجة الوضع الاقتصادي سيعزز المكانة الدولية لروسيا من خلال علاقاتها الاقتصادية الخارجية وسيعود بالنفع على الاقتصاد الروسي وفرصه التنموية، كما تسعى روسيا من خلال الاهتمام بالوضع الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الفوائد منها:

- جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال والحصول على المساعدات الاقتصادية.
- تنشيط علاقات روسيا الاقتصادية والتجارية والسعي إلى الحصول على المعاملة التفضيلية وزيادة الصادرات الروسية من السلع والخدمات.
- تنشيط تجارة السلاح وزيادة الصادرات الروسية من الأسلحة.

مكافحة الإرهاب:

يعد هذا الهدف من الأهداف المركزية ذلك أنه يتداخل مع الأهداف الأخرى باعتبار أن الإرهاب يشكل عامل التهديد الأول لروسيا لاسيما في فترة تزايد المشكلة الشيشانية حيث أن الشيشانيين وظفوا طرقاً إرهابية وصلت إلى داخل روسيا حيث تم تفجير أكثر من هدف في موسكو وفي مختلف الأقاليم الروسية، ولمكافحة هذا الإرهاب أثر كبير على

التخطيط الاستراتيجي الروسي مما دفع روسيا إلى الالتقاء مع الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، ثم موقف روسيا المؤيد للحملة الأمريكية على أفغانستان، وهو الموقف الذي سمح للولايات المتحدة من بسط نفوذها في آسيا الوسطى.

إقرار السلام العالمي وتجنب النزاعات العسكرية:

يعد هذا الهدف من الأهداف التي يعتبر تحقيقها ضرورياً من أجل أمن وسلام روسيا وجوارها الإقليمي سعياً إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن انعدام فرص السلام يثير الحروب ويؤدي إلى انتشار النزاعات العسكرية الأمر الذي سيقلل من فرص تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقود إلى خلق فرص العمالة وتحقيق الرفاه الاقتصادي، كما أن الهدف الأساسي من سعي روسيا إلى إبراز دورها في حفظ الأمن والاستقرار هو الطموح في الحصول على أكبر قدر من الفوائد الاقتصادية من خلال تشجيع بعض الدول على عقد اتفاقيات أمنية مع روسيا مما يعني حصول روسيا على العملات الصعبة التي تحتاجها.

لكن هذا لا يعني عدم التوجه نحو الحل العسكري، إذ بإمكان روسيا الجديدة أن تقمع أي حركة انفصالية بالقوة العسكرية في أي منطقة، وأن تدعم حركة انفصالية أخرى بالقوة العسكرية في منطقة أخرى بما يقتضيه الأمن القومي والمصالح الوطنية.

وبناء على ذلك فقد احتاجت روسيا بداية من 2008 لوضع حد للتمدد الأمريكي في جوارها القريب جورجيا وطردت قواتها من أبخازيا وجنوب أوسيتيا، بل واستعرضت قوتها بتجاوز الحدود إلى أقاليم أخرى من جورجيا نفسها ولم تأبه بإدانات الغرب المتلاحقة ولا بجولات المدمرات الأمريكية في البحر الأسود، فاعترفت باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا، وقد صور ذلك على أنه نوع من المعاملة بالمثل بالرد على اعتراف دول غربية كثيرة بانفصال إقليم كوسوفو عن صربيا، وقد استخدمت روسيا سلوك الغرب في كوسوفو لتبرير سلوكها تجاه المسألة الجورجية.**[21]**

حفظ الهيبة والمكانة الدولية:

إن الشعور الغالب لدى الشعب الروسي أن الغرب كان وراء إضعاف قوة روسيا وجعل تأثيرها محدوداً على الصعيد الدولي وإبعادها عن كونها قوة عظمى، إذ أن هدف الغرب هو تقويض القوة العسكرية الروسية وإنهاء المنافسة الروسية على صعيد القضايا الدولية والإقليمية وتوجيه السياسة الروسية لخدمة المصالح الأمريكية. وقد برز هذا الهدف من خلال بحث روسيا عن لعب أدوار أكبر بتحمل مسؤوليتها في حفظ الأمن والسلم الدوليين كونها تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي ما يعني ضمناً أنها مسئولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين حالها حال الولايات المتحدة التي سلبت روسيا هذه المسؤولية في فترات معينة خاصة أثناء فترة ضعف روسيا، كما أن روسيا تسعى جاهدة من أجل حفظ مكانتها الدولية في ظل وجود ظاهرة العولمة التي ترتبط بالعديد من التحديات.

وقد جاءت نقطة التحول التي أيقظت روسيا على محاولات الغرب لتطويقها وإفقادها مكانتها الدولية وتمهيداً لتفكيكها اندلاع الثورة في جورجيا عام 2002 وأوكرانيا 2004، ومنذ ذلك الوقت بدأ الرئيس بوتين بمحاولات وقف تآكل المنطقة الرخوة لروسيا مستفيداً من الانشغال الأمريكي بالعالم الإسلامي.

إقامة نظام متعدد الأقطاب:

من أهم أهداف القيادة الروسية تطلعها الشديد إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، إذ طالما عبرت عن رفضها لعالم يحكمه قطب واحد وذلك بهدف التقليل من الهيمنة الأمريكية، إذ ذكر بوتين في أكثر من مناسبة أن تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية لروسيا قد بدأت تظهر على الصعيد العالمي. هنالك سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية

القطب تسيطر بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً واقتصادياً على العالم من خلال استخدام القوة، لذلك تسعى روسيا إلى تحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب يعكس فعلاً التنوع الموجود في العالم الحديث بمصالحه المتنوعة والكبيرة، فحسب بوتين إستراتيجية الفعل المنفرد يمكن أن تؤدي إلى الإخلال باستقرار الوضع الدولي وتثير حالات من الشد في العلاقات الدولية وتشجع سباق التسلح وتسيء إلى العلاقات المتبادلة بين الدول، كما أن هذه النزعة الانفرادية تزيد من مخاطر وقوع أسلحة دمار شامل في أيدي الإرهابيين وترفع من معدلات النزاعات الإقليمية، وأن السياسات المستندة إلى مبادئ الثكنة العسكرية لعالم أحادي القطب ستكون خطيرة جداً.

تطوير العلاقات مع الدول المستقلة:

تشكل مجموعة الدول المستقلة المحور الرئيسي في اهتمامات الدولة ومختلف القوى السياسية في روسيا، بل ثمة ما يشبه إجماع وطني على اعتبارها أولوية الأولويات في السياسة الخارجية الروسية ذلك أن صانعي القرار في موسكو والكثير من المفكرين السياسيين والمحللين يعتقدون أن طريق روسيا لاستعادة موقعها كدولة عظمى يمر عبر الحفاظ على المجال الجيوسياسي والعسكري الواحد على مجمل المساحة التي كان يقوم عليها الاتحاد السوفييتي سابقاً، ومن هنا يمكن فهم الجهود التي تبذلها موسكو لتنشيط الكومنولث وتسريع العمليات التكاملية وتحويلها إلى اتحاد متكامل من الدول قادر على القيام بدور فعال على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ تسعى روسيا من خلال تعزيز علاقاتها مع الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى الحفاظ على موقع المركز بحيث تمارس هيمنة على جزء كبير من المنطقة الجيوسياسية السوفييتية السابقة، خاصة أن هناك عوامل حدت من هذه الهيمنة بعضها ارتبط بالقوى الدولية والإقليمية الهادفة إلى الحلول مكان روسيا ومنعها من بسط سيطرتها على مناطق نفوذها السابقة، وبعضها الآخر يرتبط بوجود قوى داخل الجمهوريات المذكورة تعارض هذه الهيمنة وتقف ضدها،**[22]** إلا أن الصيغة التكاملية التي عرضها بوتين من خلال إقامة الاتحاد الأوراسي حافظت على المصالح الروسية الاقتصادية والتي توسع من التأثير السياسي الروسي إقليمياً ودولياً وحافظت على الهوية والخصوصية الحضارية الروسية.

القوة الصلبة والناعمة لتحقيق الإستراتيجية الروسية في عهد الرئيس بوتين:

اتبعت روسيا في سبيل تحقيق أهداف إستراتيجيتها الشاملة لحفظ أمنها القومي عدة وسائل، إذ تستخدم عوامل قوتها المادية والمعنوية بما يتلاءم مع مركزها الدولي، عند وصول بوتين إلى السلطة وأمام الوضع الحرج لدولته على المستوى الدولي والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها روسيا رأى أن الوجهة الجديدة للكرملين بقيادته هي الابتعاد عن سياسة عرقلة السياسات الغربية بل الارتباط بالسياسات الغربية والأمريكية، الأمر الذي جعل المحللين يطلقون لفظ التكيف والواقعية على السياسة الروسية لبوتين.**[23]** إلا أن هذه السياسة كانت فقط لالتقاط الأنفاس والعودة القوية وبنفس الأدوات المعهودة عن القيادة الروسية وتفضيلها لسياسة القوة في تسييرها لشؤونها الدولية ومن هذه الأدوات والوسائل:

- **اللجوء إلى المؤسسات والتنظيمات الدولية:**

بعد نهاية الحرب الباردة وبما أن أوضاع روسيا لم تكن تسمح بمشاركتها الفعالة في صنع القرار الدولي، أكدت روسيا دوماً ضرورة اللجوء إلى الأمم المتحدة للتوسط في حل أي أزمة تحدث في العالم باعتبارها مخولة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وضرورة أن يكون حل الأزمات من خلال الجهود الجماعية دون استئثار لدور دولة على أخرى، حيث أكد بوتين على ضرورة أن يكون النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين معتمداً على الآليات الخاصة بالحل الجماعي للمشكلات الرئيسية وعلى أولوية القانون الدولي، كما أن الجانب الحاسم في نشاط الدولة الروسية يتمثل في تفضيل

الوسائل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بالإضافة إلى باقي الوسائل غير العسكرية والمحسوبة على ما أطلق عليه مصطلح القوة الناعمة، فمن خلال منبر هيئة الأمم المتحدة ستتمكن روسيا من الحفاظ على مكانتها الدولية وعلى مصالحها حيث أنها عضو دائم في مجلس الأمن من خلال حق النقض الفيتو الذي تمتلكه، فمن خلال العودة إلى مفهوم السياسة الخارجية لعام 2000 نرى عدم رضا روسيا عن بعض الأعمال الأحادية الجانب في الجماعة الدولية في إشارة إلى حلف شمال الأطلسي يمكن أن تثير التوترات وتزيد من اللجوء إلى استخدام القوة والعنف دون الرجوع إلى مجلس الأمن مما يشكل تهديداً لاستقرار العلاقات الدولية. كما أن عضويتها في مجموعة الثماني الكبار الأكثر تصنيعاً في العالم يعد وسيلة من الوسائل لجعل العالم متعدد الأقطاب أو وسيلة لممارسة القيادة الجماعية للعالم، واندماجها في البريكس خطوة أخرى نحو تحقيق هدف رفض الهيمنة الأمريكية على العالم، حيث اهتمت روسيا بالاستغلال السياسي لصعود الاقتصاد الروسي من خلال ارتفاع العائدات الروسية من بيع المحروقات وعضويتها في البريكس بالمقارنة مع دخول الاتحاد الأوروبي في الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى إقرار تعددية الأقطاب في النظام الدولي، إذ أن الغرب لم يعد في الأوضاع الراهنة مركز الاقتصاد العالمي بل عليه أن يعترف بقوة وقدرة وتأثير بقية الأقطاب على السياسة الدولية.

- **انتهاج ما يسمى الدبلوماسية النفعية متعددة الأقطاب:**

إن أولوية بوتين في تحقيق هدفه المتمثل في تجسيد مشروع القوة ينبع من منطق وجود مناطق النفوذ والسيطرة سواء في جوار روسيا القريب أو في أوروبا أو مناطق أخرى من العالم وهذا لجعل روسيا أكثر تأثيراً في السياسة الدولية، وبالتالي فإن هذه الأولوية تطلبت تبني دبلوماسية نفعية فمثلاً من أجل خلق تأثير أكبر في السياسة الأوروبية حاولت روسيا استغلال العيوب التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي والخلافات ما بين مختلف أعضائه بما يخدم مصالحها وهذا بخلق علاقات دبلوماسية ثنائية من أجل إنجاح مفاوضاتها الطاقوية خصوصاً مع ألمانيا وفرنسا وإيطاليا أي دول المركز في الاتحاد الأوروبي، وهذا بتشجيع الطموحات الفرونكو–ألمانية بما يخدم مصالح روسيا بتخفيف هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القارة الأوروبية خاصة في ظل وجود تصور فرنسي لإيجاد علاقة توازنية ما بين الاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة،**[24]** والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة ما زالت ترى روسيا العدو التقليدي لها وللغرب ومما دعم هذا التصور عمليات توسيع حلف شمال الأطلسي الذي وصل عدد أعضائه إلى 28 دولة عام 2014 وبعض تلك الدول الجديدة على تماس مباشر مع روسيا مثل دول البلطيق وضمه دول أوروبا الشرقية المهمة مثل بولندا ورومانيا وهنغاريا، كما تجاوزت طموحاته أكثر ليبحث عضوية جورجيا المطلة على الجهة الشرقية للبحر الأسود.**[25]** كما اعتمدت السياسة الروسية على علاقاتها الثنائية مع دول آسيا الوسطى وباقي الشركاء الدوليين لتحقيق أهدافها ومواجهة عالم أحادي القطب، إذ اتجهت إلى خيار الدبلوماسية والسياسة الخارجية.

- **استعمال سلاح الطاقة:**

منذ بداية عام 2000 عرفت روسيا تجديداً اقتصادياً موسعاً يقضي بضرورة استغلال وتصدير الاحتياطيات من الثروات الباطنية فهي دولة تمتلك أهم الاحتياطيات الغازية في العالم، كما أنها تصنف من بين الدول العشرة في العالم التي تمتلك احتياطيات نفط هائلة، وعليه فإن روسيا تريد استغلال السلاح الطاقوي من أجل تحقيق أهدافها من خلال وضع سياسة فعالة لذلك، على الصعيد الداخلي أدرك بوتين أن فعالية الطاقة لن تتحقق إلا من خلال الرقابة على قطاع الطاقة وأهم الشركات العاملة في هذا المجال وإعطاء الحكومة دور المشرف عليها وبذلك سلكت إدارة بوتين سياسة جريئة في مجال السيطرة والإشراف على ملكية صناعة الطاقة ومصادر الاستثمار فيها.

وبفضل سياسة الرقابة هذه فإن الدولة الروسية استطاعت أن تحفظ استقلالها عن تأثير المافيا الاقتصادية الداخلية وذلك بفرض إجراءات قانونية وضريبية وقيود على فرص الاستثمار، كما أن هذه السياسة مكنت من زيادة إنتاج المحروقات مما زاد من تأثير روسيا على الساحة الدولية.

ومنذ عام 2002 عملت السلطات الروسية على جعل سياستها الخارجية تتلاءم مع مفهوم دبلوماسية الطاقة وعليه فقد قامت بتنويع الوجهات الجغرافية والشركاء الطاقويين، وهذه السياسة ستمكنها من:

1. استغلال عامل الطاقة كأداة لمراقبة شركائها.
2. استعمال هذه الوسيلة من أجل تقوية القدرات الإنتاجية والتوزيعية التي تساعد على تحديث البنى التحتية وهذا بدعم اتفاقات الشراكة مع الولايات المتحدة والصين.
3. الطاقة كعامل يدعم انتشار التأثير الجيوبوليتيكي لروسيا في مناطق النفوذ السوفييتية السابقة.

لقد استطاعت روسيا أن توظف عامل الطاقة كأداة ضغط سياسية تجاه دول الجوار لاسيما تلك التي حاولت أن تتمرد على سياسة روسيا كأوكرانيا وذلك بقطع الإمداد عنها 2006 بسبب الخلاف على الأسعار رغم حاجته إليها لتمرير الغاز عبرها إلى أوروبا. ولجعل أداة الطاقة فعالة دون الخضوع للضغوطات الخارجية لجأ بوتين إلى إنشاء خطوط أخرى لنقل الغاز بهدف التخلص من الضغوطات الأوكرانية والتركية الأمر الذي يعكس بعد النظر عند صناع القرار الروسي حيث أن العلاقة مع هاتين الدولتين قد وصلت إلى مستويات متأزمة في الوقت الراهن، حيث تم إنشاء خط يمر عبر بحر البلطيق يصل إلى هولندا وألمانيا وفرنسا والدانمارك، وخط ثاني عبر البحر الأسود يصل إلى مرفأ فارنا البلغاري ثم إيطاليا والنمسا، هذا بالإضافة إلى بناء مستودع ضخم للغاز في هنغاريا يؤمن استمرار الإمدادات إلى اليونان ورومانيا.**[26]**

أما على المستوى الأوروبي فإن الدول الأوروبية تعتمد على الغاز والنفط الروسيين لسهولة النقل والأسعار، ومع تفاقم الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط وخاصة بعد حرب العراق 2003 ومن ثم انعكاسات ما حدث في بعض الدول العربية زاد الحاجة إلى الطاقة الروسية مما أدى إلى اتساع حجم تأثيرها في السوق العالمية، فبدأ بوتين بالضغط بواسطة هذه المواد بهدف استعادة مكانته الدولية ودور بلاده كقوة عظمى.

- **استعمال الصناعة العسكرية الروسية:**

لقد شكلت الصناعة العسكرية في الاتحاد السوفييتي السابق مصدراً للعملات الأجنبية عبر تصدير السلاح بصورة كبيرة للخارج، وبوتين يريد الاعتماد على صادرات الأسلحة كونها مصدر الدخل الرئيسي لصناعة الأسلحة الروسية وقد احتلت روسيا المرتبة الثانية كمصدر للأسلحة عام 2011.**[27]** لقد استخدمت روسيا في عهد بوتين عقود التسليح على نطاق واسع لتحقيق هدفين: الأول هو استعادة مكانة أهم مصدر للسلاح في العالم وقد نجحت في ذلك منذ عام 2005 مما شكل عائداً مالياً كبيراً، والثاني تمثل في زيادة حصتها في السوق العالمية، وعليه فإن الحكومة الروسية سمحت بتصدير أسلحتها إلى بعض دول عالم الجنوب غير المعاقبة دولياً مثل إيران وفنزويلا وبعض من دول جنوب شرق آسيا ودول الشرق الأوسط، إذ استطاعت روسيا بفضل دبلوماسيتها من تحويل أجزاء من ديون الكثير من دول الجنوب إلى صفقات تسليح كبرى، كالعقد المبرم بينها وبين الجزائر 2006 حيث استطاعت التنسيق بين بيع السلاح والحصول على اتفاقيات بترو– غازية وذلك من خلال مسح الديون الجزائرية مقابل السماح للشركات الروسية بالتنقيب عن الغاز والبترول في الصحراء الجزائرية.**[28]**

- **القوة الناعمة:**

كان من الواضح أن روسيا ومنذ عام 2000 بدأت تستند إلى مبادئ القوة الناعمة باستخدام مزيج من الاستراتيجيات والوسائل الاقتصادية بدلاً من اللجوء إلى التهديد العسكري والضغط السياسي المباشر، حيث تعتبر القوة الناعمة دعامة هامة في العلاقات بين روسيا ومناطق نفوذها مثل آسيا الوسطى والقوقاز وخاصة بعد فتح مجال التعاون مع دول آسيوية تشارك روسيا تطلعاتها لخلق عالم متعدد الأقطاب، وذلك بطريقتين الأولى عن طريق دعم تجمعات مؤسساتية قادرة على حماية الدول الجديدة في مناطق النفوذ والثانية السيطرة على اقتصاديات هذه الأخيرة من خلال الشركات الروسية الكبرى ومنع أي منافسة مضادة في المنطقة.**[29]** ومن هنا يمكن أن نفهم التخوف الروسي بشأن تمادي الولايات المتحدة في نشر قواعد الدرع الصاروخي في بعض دول أوروبا الشرقية والعمل على ضم هذه الدول لحلف الناتو، والهدف ليس فقط تقريب القوات الأمريكية من مناطق النفوذ الروسي بما فيها بحر قزوين بل حرمانها من تسهيلات أسطول البحر الأسود في منطقة القرم التي كانت تقع داخل الحدود الأوكرانية قبل انضمامها إلى روسيا. وقد تم تبني إستراتيجية القوة الناعمة كإستراتيجية لخلق التأثير في مناطق النفوذ السابقة على خلفية اندلاع الثورة في أوكرانيا عام 2005 ونجاح التيارات المحسوبة على الغرب في التأثير على الرأي العام هناك، ومن وسائل القوة الناعمة استثمار اللغة الروسية التي تستعمل بنطاق واسع في دول الاتحاد السوفييتي السابق والعامل الديني الأرثوذوكسي الذي يجمع بين روسيا والكثير من دول أوروبا الشرقية، ومن الوسائل أيضاً إنشاء وتطوير مؤسسات تعاون بين روسيا وشركائها في مختلف أنحاء العالم مثل هيئة أوراسيا الاقتصادية ومنظمة شنغهاي للتعاون.

- **اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية:**

رغم دعم روسيا للغرب في حربها على الإرهاب إلا أنها لم تستفد شيئاً حيث اعترض الدور الروسي عقبات عديدة في فترة تقود فيها الولايات المتحدة عالماً أحادي القطب وتقوم بأعمال عسكرية من طرف واحد بحيث وصلت إلى حدود مناطق نفوذ روسيا في الجوار القريب مما استدعى إلى تعزيز وجودها من خلال تثبيت القواعد العسكرية بما تستدعيه الاحتياجات الأمنية خاصة أن الجوار القريب يجب أن يبقى آمناً ومستقراً للحفاظ على المصالح الاقتصادية المتمثلة في النفط والغاز وأنابيب نقل الطاقة مما يتطلب إحياء الدور العسكري على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعلى ضوء هذه المستجدات صادق بوتين على العقيدة العسكرية الروسية الجديدة عام 2014 التي تبين من خلالها أن روسيا قلقة من تعزيز القدرات الدفاعية لحلف شمال الأطلسي والإجراءات التي اتخذها لنشر منظومة شاملة مضادة للصواريخ في الجوار القريب، إضافة إلى الأزمة الأوكرانية حيث وضعت الولايات المتحدة وحلفاؤها من بلدان الاتحاد الأوروبي عقوبات اقتصادية لما وصفته بأنه تدخل روسيا في الأزمة الأوكرانية، كما أن استعمال القوة العسكرية في الأزمة السورية لمجابهة خطر الجماعات الإرهابية كان تعبيراً واضحاً على تغير العقيدة العسكرية الروسية بما يتلاءم والأخطار الهادفة إلى زعزعة الاستقرار في روسيا وضرب مكانتها الدولية، كما نصت العقيدة العسكرية على أن روسيا لا تزال تحتفظ بحق استخدام السلاح النووي كرد على استخدامه أو أي نوع من أسلحة الدمار الشامل ضدها أو ضد حلفائها، واستخدام قواتها المسلحة خارج حدودها لمواجهة أي خطر يهدد أمنها القومي.

السياسة الخارجية الروسية اتجاه الأزمة السورية:

بدأت الحرب السورية عام 2011 مما سبب اختلال الاستقرار في كامل المنطقة وذلك لأن سورية دولة محورية وسط منطقة حيوية الأمر الذي يثير قلق العديد من القوى العالمية على مستقبلها. بالنسبة لروسيا كانت علاقتها مميزة مع سورية على مر السنين إلا أنها تطورت بعد الحرب السورية خاصة بعد الموقف الروسي الثابت مع سورية ودعمها

بشتى الوسائل السياسية والعسكرية استمراراً لتاريخ طويل من العلاقات الإستراتيجية بين البلدين مما غير المعادلة لصالح المصالح الروسية في المنطقة.

امتاز الموقف الروسي من ما دعي بالربيع العربي بالكثير من التريث وعدم الوضوح وحتى التزام الصمت حتى تتضح الأمور وكان هناك توجهاً ثابتاً في الموقف نحو التذكير بأهمية أن يكون التغيير إن حصل بطريقة سلمية بعيداً عن العنف، ومثال ذلك الحالة التونسية التي تابعتها روسيا ولم تبد موقفاً واضحاً إلا بعد تنحي زين العابدين بن علي وكان الموقف لا يحمل تأييداً لأي طرف بل التمني أن تستقر الأوضاع في تونس، كما أنها كانت حذرة في الموضوع المصري وتمركز موقفها نحو الدعوة للحوار بين النظام والمعارضة في مصر لكنها كانت تبدي ارتياحاً عند تولي الجيش المصري الفترة الانتقالية وترى أن الأمور تستقر بذلك، كما أن روسيا التزمت الصمت والحياد والدعوة إلى الحوار في الحالتين اليمنية والبحرينية، لكن عندما وصلت الأزمة إلى سورية اتخذت روسيا موقفاً واضحاً منذ بدء الأزمة حيث دعمت سورية سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً بشكل واضح.

كانت روسيا تثق بقوة الدولة السورية البنيوية وقدرتها على الاستمرار وبأن لها قدر كبير من القاعدة الشعبية وأن سقوط سورية مستحيل لذلك فقد دعمت سورية وفي نفس الوقت وضعت نفسها في موقف الوسيط لأن لديها قناعة بأنه لا حل للأزمة السورية إلا بالحوار، وقد أعلنت سورية ومنذ بداية الحرب عن عزمها في أن تبدأ حزمة من الإصلاحات وعلى مستويات عدة، وقد رحبت موسكو بهذا ورأت ضرورة منح الحكومة السورية الوقت لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، ورفضت كافة الدعوات الغربية لتنحي الرئيس بشار الأسد، وقد سعت روسيا إلى القيام باتصالات مع المعارضة السورية وتم ذلك بترحيب من الحكومة السورية. لكن سرعان ما تحول الوضع إلى صدام مسلح مع المعارضة التي لجأت إلى القوة ضد الجيش السوري، بالإضافة إلى تحميل الغرب كامل المسؤولية على الدولة السورية عن العنف الدائر وإغلاق موضوع الحل السياسي للأزمة، حيث قال جميع زعماء الغرب أنه لا حل سياسي للأزمة وعلى الرئيس السوري أن يتنحى (الأمر الذي تراجعت عنه لاحقاً) عدا عن قيام الغرب وحلفاؤه الإقليميين تسليح المعارضة السورية ودعم الحل العسكري ضد الدولة السورية، في حين أن روسيا حملت المسؤولية للحكومة والمعارضة معاً وانتقدت التدخل الخارجي في الشأن السوري خاصة في موضوع التسليح وترى فيه زعزعة لاستقرار المنطقة وعدواناً غربياً مبطناً تجاه سورية مما زاد من صلابة الموقف الروسي في دعم سورية،**[30]** حيث أيقنت روسيا أن ما يحصل في سورية ليس ثورة شعبية تسعى من أجل الديمقراطية بل عدوان خارجي ضد سورية حيث أكدت منذ بداية الصدام المسلح أن هناك طرفاً ثالثاً يحمل السلاح غير الدولة والمعارضة واعتبرت هذا تهديداً لسورية والمنطقة خاصة أن هذا الصراع تغذيه الأسلحة الأجنبية الموردة للمرتزقة من كافة الدول الذين يقاتلون ضد الجيش العربي السوري، إلى جانب الدعم العسكري الذي يوجهه الغرب ضد الدولة السورية استخدموا الضغط السياسي عن طريق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية الأمر الذي رفضته روسيا وأكدت مراراً أنها لن تؤيد قراراً دولياً يصدره مجلس الأمن ضد سورية مستخدمة الفيتو في وجه قرارات كثيرة طرحت في مجلس الأمن تدعو إلى عمل عسكري ضد سورية، وعارضت قراراً في الجمعية العامة أعدته السعودية عام 2012 تضمن (إدانة استخدام العنف الذي تمارسه الحكومة السورية)، إضافة إلى أنها انتقدت قرار جامعة الدول العربية عام 2012 الذي يدعو إلى تنحي الرئيس بشار الأسد وتأليف حكومة انتقالية، حيث رأت روسيا أن هذا القرار لا يساهم في تسوية الأزمة ويوقف الإصلاح السياسي، كما أن روسيا استخدمت دبلوماستها في منع الولايات المتحدة من توجيه ضربة عسكرية لسورية عقب اتهام الولايات المتحدة للحكومة السورية باستخدام السلاح الكيميائي ضد المدنيين، وقد توصلت روسيا إلى اتفاق مع أمريكا على نزع السلاح الكيميائي مقابل عدم ضرب

سورية، ودعمت خطة المبعوث الأممي والعربي كوفي أنان وبعده الأخضر الإبراهيمي، ودعت إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يتعلق بسوريا لا يستثني أحداً، وقد عارضت روسيا العقوبات الأمريكية والأوروبية على سورية واستمرت في علاقاتها التجارية والاقتصادية وحتى العسكرية معها، وقامت بدعمها ضد العقوبات حيث قدمت عام 2012 قرضاً لها واستمرت بتصدير النفط ومشتقاته وطبعت أوراق نقدية سورية جديدة بعد إيقاف البنك المركزي النمساوي طبعها، أما الجانب العسكري فقد استمرت روسيا بتوريد السلاح لسورية بموجب عقود سابقة لكنها أكدت أن هذه الأسلحة هي أسلحة دفاعية عكس الولايات المتحدة والغرب الذين يقدمون الأسلحة للمسلحين في سورية.

النتائج والمناقشة:

1- استطاعت روسيا في السنوات الأخيرة أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة علي العالم مكنتها من استعادة هيبتها علي الساحة الدولية وعودتها إلى الشرق الأوسط مرة أخرى.

2- حاولت روسيا في عهد بوتين إعادة بناء الإمبراطورية الروسية من جديد من خلال عدة استراتيجيات جديدة منها عدم الدخول في مواجهات مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

3- سعت روسيا إلى عالم متعدد الأقطاب، وتكوين تحالفات إقليمية ودولية جديدة لذلك عادت لتكون واحدة من الفاعلين الدوليين فيه.

4- إن روسيا بتدخلها في الحرب السورية استعادت سمعتها وهيبتها ومكانتها الدولية واثبات موقعها كدولة عظمى وذات وزن مهم على الساحة الدولية.

5- رغم تأكيد روسيا الدائم على معارضتها للنظام الأحادي القطبية، وأهمية وجود نظام دولي متعدد القوى، إلا أن روسيا ترتبط بمصالح إستراتيجية وحقيقية مع الولايات المتحدة الأمريكية مما يعني أنها ستقوم في نهاية المطاف باحتواء أي خلاف لها مع واشنطن، وتسويته بما يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومي، ودون التأثير على شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

References:

1- Foucart et Bruno Ruffin, P. La Russie en recomposition, Zoom géo, Paris: Ellipse Marketing, 2004, p: 38.

2- Alsheikh, N. Decision-making in Russia and Russian-Arab relations, Center of Arab Unity Studies, Beirut, 1998, p:24.

3- Kabeel, M. The cost of corruption in Russia, international politics, issue 143, 2001, p: 236.

4- Alemarah, L. Internal and external variables in the Russian federation and its impact on its policy towards the Arabian Gulf region in the period 1990-2003, Emirates center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2003, p:59.

5- Bastory, R. The journey of a Century; How the Great Powers Shaped the Structure of the New International Order, translated by Mohammad, H, National translation Center, Cairo, 2000.

6- Nitham Aldeen, T. Why Russia plays a role in the Middle East, Arab scholar, Issue 48, London, 1998, P 20.

7- Brimakof, Y. The world without Russia: Myopia and its Consequencec, Translated by Hassan, A, Dar Al Fikr, Damascus, 2010, P 25.

8- "Central Asia: Russia", The World Fact Book, Central Intelligence Agency (CIA), Washington, DC, 2016, P. 1-2.
9- "Russia: Environmental Issues", Country Analaysis Briefs, US Energy Information Administration, 2007.
10- Diab, A. Russia and the West; From Confrontation to Participation, Journal of International Politics, Cairo, N 941, 2002, P 371.
11- Russia Country Report, BTI Report 2016, The Bertelsmann, Gutersloh, Germany, 2016, p. 22.
12- Bp Statistical Review of World Energy 2015, London, 2015.
13- Trends in World Military Expenditure, 2015, Stockholm, p 2.
14- Eskanddar, M. Bear turning a Tiger, Russia: New Birth, Beirut, 2011.
15- Shiftsofa, L. Russia Putin, translated by Shiha, B. Beirut, 2000, P 470.
16- Russia Putin.. The pursuit of lost status, Al- Ahram Center for political and strategic studies, Cairo, 2005.
17- Radvanyi. J, Les États postsoviétiques: Identités en construction, transformations politiques trajectoires économiques, U (Paris: Armand Colin, 2004), p. 107.
18- Touscos. J, Atlas Geastrategigue: Crises, Tennsions and Convergences, Paris, 1988, P. 40.
19- Al- Emarah, L. Russian Strategy after the Cold War and its repercussions on the Arab, region Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2009, p:223.
20- Reporta, Seminar of the Ukrainian crisis: its causes, consequences and repercussions on the Arab region, Arab policies, N 9, 2014, p:153.
21- Bshara, A. Geostatistics is above ideology and above all, Arab policies, Number 17, 2015, p:6.
22- Diab, M. The experience of the CIS: Will Russia regain its hegemony? Middle Affairs, Number 55, 1996, p: 81.
23- Antony, G and others. Atlantic – European system and global security, translated by Hamoud, F. 2004.
24- Bernard. V, et autres, Russie, Guelle Strategie de Puissance?, 2006.
25- Kadoura, E. Central geography and control of the eastern gate of the west, Ukraine is the epicenter of the conflict, Arab politics, Number 9, 2014.
26- Naser, Z. Russia's role in the Middle East and North Africa, Arab Science House, Beirut, 2013.
27- Bromly, M. The financial Value of the arms exports of states, Beirut, 2013. P: 380.
28- Fidshinko, V. Russian nuclear Forces, center for Arab Unity, Beirut, 2013.
29- Hafeth, T. H. New variables in the policy of the Russian Federation towards the regions of Central Asia and the Caucasus, Jornal of the Faculty of Education, 2012, p: 442.
30- Sheikh, N. Russia and geostrategic variables in the Arab World, The geostrategic implications of the Arab revolutions, Beirut, 2014.